

Document: EB 2016/119/R.4/Add.1
Agenda: 4
Date: 23 November 2016
Distribution: Public
Original: English

A



الاستثمار في السكان الريفيين

تعليقات مكتب التقييم المستقل على استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

نشر الوثائق:

الأسئلة التقنية:

William Skinner

مدير مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2974
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

Oscar A. Garcia

مدير مكتب التقييم المستقل
رقم الهاتف: +39 06 5459 2274
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

Fabrizio Felloni

نائب مدير مكتب التقييم المستقل
رقم الهاتف: +39 06 5459 2361
البريد الإلكتروني: f.felloni@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة عشرة بعد المائة

روما، 14-15 ديسمبر/كانون الأول 2016

للاستعراض

تعليقات مكتب التقييم المستقل على استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة

أولا - ملاحظات عامة

- 1- يرحب مكتب التقييم المستقل باستراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، التي ستعرض على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016. وتبني هذه الاستراتيجية على ورقة النهج السابقة التي عرضتها إدارة الصندوق على المجلس في أبريل/نيسان 2016، وتستقي من التقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في الدول والأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع، التي عرضها مكتب التقييم على المجلس في أبريل/نيسان 2015. وحُدثت هذه الاستراتيجية في أعقاب دورة لجنة التقييم الرابعة والتسعين المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 2016، مع الأخذ بعين الاعتبار التعليقات التي خرج بها مكتب التقييم المستقل خلال الدورة. وتعتبر هذه الاستراتيجية واحدة من الالتزامات التي تعهد بها الصندوق أمام الدول الأعضاء فيه لفترة التجديد العاشر للموارد.
- 2- تشير تقديرات إدارة الصندوق إلى أنه ما بين التجديد الثامن والتجديد العاشر لموارد الصندوق، تفاوتت حصة تمويل الصندوق للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة ما بين 45 إلى 50 بالمائة من إجمالي تمويل الصندوق (الفقرة 24) مما يوضح أهمية هذا الموضوع بالنسبة للصندوق.
- 3- تنطرق الاستراتيجية لمجالات التوصيات الرئيسية في التقييم المؤسسي المذكور أعلاه، وهي: (1) السياسة والاستراتيجية؛ (2) تصميم المشروعات والبرامج؛ (3) تنفيذ المشروعات والبرامج؛ (4) تمكين الموظفين؛ (5) قياس النتائج.
- 4- كما أشير إليه في تعليقات مكتب التقييم المستقل على ورقة النهج التي عرضت على المجلس في أبريل/نيسان 2016، يعد التعريف الحديث للهشاشة بمثابة خطوة إيجابية نحو الأمام. إذ أدخلت الاستراتيجية تعريفاً أكثر شمولية للهشاشة: "... وضع يتسم بالتعرض الكبير للهزات الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان، وغالبا ما تترافق بمخاطر مرتفعة للعنف والنزاع". ويؤكد هذا التعريف على مفهوم التعرض للمخاطر، وإمكانية الربط مع النزاع، وضعف الحوكمة والمؤسسات، والمضامين المخصصة على الأمن الغذائي والزراعة، وهي جميعها من الأمور ذات الصلة الكبيرة بمهمة الصندوق.
- 5- وبصورة مشابهة، فإن إدخال تعريف للهشاشة خاص بالصندوق وقائمة أضيق لأشد الأوضاع هشاشة إنما هو تحسن عن الممارسة السابقة في تجميع قائمة طويلة من البلدان، وهي القائمة المستقاة من تصنيفات المنظمات الأخرى. وقد وجد التقييم المؤسسي المذكور أعلاه بأن هذه الممارسة قد ولدت مجموعة غير متجانسة إلى حد كبير من البلدان مع تحليل محدود وقدرة ضئيلة من القيمة المضافة التشغيلية.
- 6- تؤكد الاستراتيجية على أهمية تحليل سياق وأسباب الهشاشة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجيات القطرية، علاوة على تصميم المشروعات. وترتبط الاستراتيجية تحليل الهشاشة بالتركيز على "مؤسسات بناء الثقة" مثل منظمات المزارعين والسكان الأصليين، والرابطات النسوية وغيرها من الرابطات المجتمعية، والمؤسسات على المستوى الحكومي. ويبني التركيز المزدوج على مؤسسات الدولة

من جهة والمنظمات القاعدية من جهة أخرى (كقطة دخول للعديد من المشروعات التي يمولها الصندوق) على خبرة الصندوق ونقاط قوته. وتعترف الاستراتيجية الآن بأهمية الهشاشة على المستوى شبه الوطني علاوة على المستوى الإقليمي. وحتى في البلدان التي لا ينطبق عليها تعريف الهشاشة على المستوى الوطني، يمكن أن توجد بعض أوضاع الهشاشة في أماكن معينة، مما يؤثر وبصورة كبيرة على التدخلات التي يمولها الصندوق.

7- وبما يتماشى مع التقييم المؤسس المذكور أعلاه، تؤكد الاستراتيجية الجديدة على الرابط بين الهشاشة وتعميم التمايز بين الجنسين والاستهداف. وتعترف الاستراتيجية بأن النساء على وجه الخصوص معرضات للهشاشة، كما أنهن يعانين من مخاطر أكبر بالنسبة للعنف والجرائم والتحرش المستند إلى الجنس. وتقترح الاستراتيجية إرساء شراكات مع مؤسسات شمولية يمكن لها أن تعزز من شرعية الدولة، وتعزز الأمن وتطلق العنان لإمكانيات النساء. وأظهرت تقييمات سابقة، مثل التقييم الأخير للبرنامج القطري في الهند، خبرات إيجابية من مشروعات الصندوق في هذه المجالات التي لا بد من الاستقاء منها.

8- استراتيجية "ترددية". مما لاشك فيه أن التعاون مع الهشاشة سيتطلب متابعة من الصندوق، لا في تصميم وإدارة المشروعات والبرامج القطرية فحسب، وإنما أيضا في إعادة ترتيب الإجراءات الداخلية وإعادة تخصيص الموارد المالية، والتأكيد مجددا على مظاهر نموذج عمل الصندوق، بما في ذلك اللامركزية. ومن المحتمل أن تولد الاستراتيجية أثارا ترددية على السياسات والعمليات المؤسسية الأخرى، مثل إعداد برامج العمل والميزانيات. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إدخال بعض التعديلات على الاستراتيجية. ويحدد المقطع التالي المجالات التي لا بد من تشذيب التركيز فيها في المستقبل.

ثانيا. - المظاهر التي تتطلب المزيد من الاهتمام

9- وضع الاستراتيجية قيد التشغيل في حال وجود مصادر شبه وطنية للهشاشة. تعترف الاستراتيجية الآن وبوضوح بالمصادر شبه الوطنية للهشاشة التي حددت بكونها مجالات هامة في التقييمات في السابق، ويعتبر ذلك تحسنا. وبالنسبة للعمليات، فالسؤال المتبقي هو فيما لو كان بالإمكان وكيف سيتم تطبيق المبادئ التوجيهية (الفقرتان 17-18)؛ وتعزيز النهج التشغيلية والتنظيمية (الفقرات 19-22)؛ وتعبئة الموارد على الأوضاع شبه الوطنية للهشاشة (الفقرات 23-30) في البلدان التي لا تنتمي إلى قائمة الأوضاع الأشد هشاشة.

10- تعزيز الروابط مع الاستراتيجيات والسياسات والعمليات الموجودة والمتوقعة في الصندوق. نظرا لأن هذه الوثيقة توفر توجها عريضا، فإن تنفيذها سيعتمد إلى حد كبير على غيرها من السياسات والاستراتيجيات والعمليات العريضة الأخرى في الصندوق. وبالتالي، فقد يكون لها أثر ترددي على هذه السياسات والعمليات (مثلا، أن تتطلب تحديثها أو تعديلها). وفي حين أن الاستراتيجية تذكر دور مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فقد كان من الهام تحديد السياسات والاستراتيجيات الأخرى في الصندوق (مثلا، سياسة الإشراف ودعم التنفيذ (2016) والخطة المؤسسية للامركزية التي سيتم عرضها على المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2016) أو الإجراءات (مثلا، المبادئ التوجيهية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية والمبادئ التوجيهية لتصميم المشروعات) التي قد تتأثر أو قد تحتاج لإعادة

النظر بعد الموافقة على هذه الاستراتيجية. وبصورة معكوسة، وبعد تعديل نظام التخصيص على أساس الأداء أو الموافقة على الخطة المؤسسية الجديدة للامركزية فقد تحتاج هذه الاستراتيجية نفسها إلى مراجعة.

11- **رصد و تقدير النتائج.** تنص الاستراتيجية على أن الصندوق سوف يتحرى خيارات تطوير "عمليات الرصد والتقييم ومنهجيات تقدير الأثر، التي تتسم بالبساطة والفعالية في التكاليف مع بقائها قادرة على اقتناص البيانات المتسقة حول النتائج". وكما أنها تنص بأنه "سيتم تطوير مؤشرات وعمليات رصد وتقييم مخصصة لأوضاع الهشة، وسينعكس ذلك في إطار الفعالية الإنمائية للصندوق (الفقرة 18(ج)). وقد أشار التقييم المؤسسي إلى أنه، ووفقا لوثائق الصندوق، فإن نظم الرصد والتقييم لا تتسم بأداء جيد ولا تظهر أية علامات واضحة للتحسن. وبالتالي، فإن سجل المنظمة في مجال الرصد والتقييم ضعيف تقليديا حتى في السياقات غير الهشة. وقد تفرض الأوضاع الهشة تحديات إضافية، منها على سبيل المثال، نظم الرصد والتقييم قد تحتاج مثلا إلى: (1) إدراج مؤشرات مخصصة مكرسة للهشاشة (بما في ذلك الإحالة إلى الاحداثيات الجغرافية كما هو مطلوب)؛ (2) أن تكون على قدرة على توفير تغذية راجعة في مدة زمنية قصيرة نسبيا؛ (3) أن تستند إلى تقنيات جمع بيانات "غير مطلوبة" وذلك بغية الحد من تعرض موظفي المشروعات والمستفيدين منها للمخاطر. ونتيجة لذلك، ستتطلب نظم الرصد والتقييم في السياقات الهشة إلى اهتمام محدد وبذل جهود مخصصة من طرف إدارة الصندوق.

ثالثا- الملاحظات الختامية

12- يقدر مكتب التقييم المستقل جهود الصندوق في إعداد استراتيجية للانخراط في الأوضاع الهشة. وبعد الاهتمام بالهشاشة مبررا نظرا أن نسبة كبيرة من التمويل الذي تصادق عليه الدول الأعضاء مصنّف على أنه يتم في أوضاع تتسم بالهشاشة، ويشجع مكتب التقييم المستقل إدارة الصندوق على أخذ التعليقات بعين الاعتبار في عملها المستقبلي، ويبقى متواجدا على الدوام لإجراء أية مناقشات إضافية. ونظرا للطبيعة الترددية لهذه الاستراتيجية، فقد يكون من المنصوح به البدء بفترة تنفيذ مبدئية يتم بعدها تحديث الاستراتيجية أو أية عمليات أو سياسات ذات صلة بها أو مراجعتها تحت إشراف المجلس التنفيذي.